

بناء الدولة في الجمهورية العربية اليمنية (1968م - 1976م)*

إن الدولة في العالم الثالث المعاصر عادة ما تُمَيِّز عن نظائرها الحديثة بالحاجة الكبرى إلى التصرف، و في نفس الوقت بعدم مقدرتها الواضحة في أن تتصرف . فدعاة التجديد الذين يأتون إلى السلطة في ظروف تستدعي من الحكومة أن تتصرف بليجائية و بطرق جديدة عادة ما يكتشفون أنهم ورثة مؤسسات و أجهزة حكومية قاصرة تماماً. إن الحاجة إلى إحداث أعمال جوهرية - كمكافحة جماعة أو تخطيط للتنمية مثلاً - تقابلها الحاجة أيضاً إلى خلق مؤسسات و تقاليد جديدة للسيطرة و الإدارة، ثم توفير هذه المؤسسات بالكوادر الضرورية التي تستوعب و تجسّد هذه التقاليد الجديدة. و من هنا تكون حاجة معظم دول العالم الثالث لما يسميه دارسو التنمية و التحديث بـ (بناء المؤسسات) على وجه العموم و (بناء الدولة) على وجه الخصوص.

إن مفهوم بناء الدولة كما يطبق على العالم الثالث المعاصر، يمكن أن يُحدّد بأنه المحاولة لزيادة قدرة الحكومة المركزية في أن تمارس السيادة الكاملة على الأراضي و المناطق التي تحت سلطتها و كذلك سيطرتها على درجة و إتجاه التغيير الاجتماعي - الإقتصادي في تلك المناطق. إن بناء الدولة يتم ضمن إطار وضع محدد له خصائصه السياسية و الثقافية و الاجتماعية - الإقتصادية إلخ. و هذا الإطار وحده هو الذي يوفّر الفرص أو يفرض القيود على بناء الدولة.

و القيود قد تكون داخلية أو خارجية. فالقيود الداخلية مرتبطة بقدرات كل من بُناة الدولة أنفسهم - و ذلك فيما يتعلق مثلاً بمعارفهم و مهاراتهم و خبراتهم - أو بالمؤسسات ذاتها و التي من خلالها يحاولون تمديد سعة و سيطرة الدولة . أما القيود الخارجية فترتبط بالبيئة المحيطة بكل من بُناة الدولة و مؤسسات بناء الدولة، و هي تتضمن كل تلك الملامح الخاصة الموجودة داخل أو خارج المجتمع موضوع البحث و التي تعمل سلباً أو إيجاباً على عرقلة و إرباك عملية بناء الدولة. إن باني الدولة الناجح هو الذي يعرف كيف عليه أن يعمل داخل القيود الموجودة ويسعى إلى إحداث التغييرات أو إستغلال إستخدام التغييرات التي سبق أن حدثت و التي ستؤدي إلى تخفيف القيود و إيجاد فرص جديدة .

إن الجمهورية العربية اليمنية (ج ع ي)، في بداية عهد القاضي عبد الرحمن الأرياني في أواخر عام 1967م، تقدم نموذجاً مثيراً لمجتمع هو في حاجة كبرى لأن تتصرف الحكومة إلا أن قدرة الحكومة على التصرف محدود للغاية . إن جزءاً من دراما السياسة اليمنية منذ و أثناء عهد الأرياني، يدور حول الطريقة التي جابه بها عدد قليل من دعاة التجديد أو (الخريجين) في الجمهورية العربية اليمنية هذه القضية و إدراكهم حاجة القيام بعمل ملموس، ثم محاولاتهم على التصرف و زيادة قدرة الدولة على المزيد من التصرف.

إن بناء الدولة في عهد الإيراني و العهد الراهن للحمدي يمكن أن يشرح على أساس ثلاث مراحل، و هذه المراحل تتميز عن بعضها الآخر من حيث إختلاف الفرص و القيود التي كان بُناة الدولة مُجبرين على العمل خلالها. فالمرحلة الأولى التي تبدأ بقلب نظام المشير عبدالله السلال في نوفمبر 1967م و تنتهي بنفي الفريق حسن العمري في أغسطس 1971م، كانت مرحلة أحاطت بها القيود بشدة، مرحلة قلّمَا فكر فيها ببناء المؤسسات المالية و الإقتصادية. أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة تنامي التناقضات بين الفرص و القيود على بناء الدولة، و قد بدأت بتشكيل حكومة العيني في سبتمبر 1971م ثم أنتهت بطرد حكومته الثانية في يناير 1975م. و أما المرحلة الثالثة، و هي المرحلة التي يجتمع فيها التخفيف من القيود السياسية الداخلية مع مزيد من التصوّر العام و النمط التعميمي لبناء الدولة، فتمتد منذ قيام حكومة عبدالعزيز عبدالغني في أواخر يناير 1975م و حتى الوقت الحاضر.

.....

* ترجمة لدراسة سياسية خاصة غير منشورة للبروفيسور روبرت باروز - أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية ببيروت أنهاها في 1977م.